المدى في ميسان

وفد "المدى" الصحفي إلى محافظة ميسان

يتعرض للتهديد وإصدار مذكرة إلقاء قبض بحقه من دون أذن قضائي !

تعرّض وفد "المدى" الصحفي الذي أرسل الى محافظة العمارة لإجراء حوار مع السيد المحافظ ومع رئيس مجلس المحافظة، إلى مضايقات أمنية ومحاولة اغتيال للصحفية زكيّة المزوري ومرافقيها لولا تحرك الزملاء في العمارة الذين عملوا على إخراج الوفد من مكان إقامتهم في محافظة "العمارة" قبل أن ينفذ المسلحون الثلاثة الذين تربصوا بالوفد في الفندق غايتهم، وقبل أن نقرأ الحوار مع السيد المحافظ ستروي لنا موفدتنا زكيّة حقائق ما حصل للوفد هناك في رسالة وجهتها لكل زملائها في العمارة ممن ساهموا في إنقاذها.

"جزيل امتناني وشكري لوقوفكم جميعا إلى جانبي ومؤازرتي في هذه المحنة التي سببت لي الإحباط والألم، وان زادتني إصرارا وتمسكا بالتحقيق في ملفات فساد تخص أحد قادة البعث الكبار، أحد أولئك الذين نصبوا أنفسهم قادة علينا، فبعد أن تعرضت لمحاولة اغتيال فاشلة في فندق "البيادر" الذي أقمنا فيه وسط مدينة العمارة، وبعد أن أصر زملاؤنا على مغادرتنا المدينة بعد تلقيهم أنباءً مؤكدة بنية خفافيش الظلام الإجهاز عليّ بكاتم الصوت، تم إلقاء القبض علي وعلى أطفالي ومرافقي من مؤسسة المدى في سيطرة (كميت) على بعد كيلو مترات عدة من مدينة العمارة، حيث كنا في وفد إلى العمارة وفي حوزتنا كتاب يؤكد أننا موفدون من صحيفة المدى التي يترأسها السيد فخري كريم، وبعد تدخل السيد رئيس مجلس المحافظة عبد الحسين عبد الرضا، والسيد المحافظ والقاضي مشرق ناجي النائب عن التيار الصدري، تم إطلاق سراحنا وتركنا نعود إلى بغداد، وما أن وصلنا إلى سيطرة علي الغربي حتى أوقفونا مرة أخرى وأمرونا بمغادرة السيارة والتوجه إلى مدير السيطرة واخبرونا بأن هناك أمرا بإلقاء القبض علينا ، مرة أخرى اتصلت بالسيد مشرق ناجي وأعلمته بخطورة عودتنا الى العمارة بعد أن تعرضت لمحاولة اغتيال فاشلة من قبل بعض رؤوس البعث وبتحريض من قائدهم الفاقد لشرعية تسنم منصب إعلامي كبير في بغداد، اعتذروا لنا مرة ثانية وثالثة ورابعة، ولكن لم ينته الأمر فما زلت وكل من يقف معي نتعرض للتهديد والوعيد، لن أصرح بشيء الا بعد التأكد من موقف السلطات الإدارية والأمنية في محافظة ميسان ، وسأحتفظ بحق الرد على هذه المحاولات البائسة والرخيصة لتكميم الأفواه ووقف التحقيق والبحث في قضايا فسادهم الذي يزداد عفنا وقرفا يوما بعد يوم، وما نمتلكه من ملفات يكفي لزجه ومن يقف وراءه من مجرمي البعث سواءً كانوا في بغداد أم ميسان خلف القضبان إن كان هناك بالفعل قضاء نزيه وقانون حقيقي، وسنكشف قريبا عن مافيا البعث التي حولت الإعلام والصحافة العراقية إلى بورصة علنية يبيعون فيها ويشترون ويثمنون الأقلام التي تبيع ضمائرها وتأريخها ووطنيتها مقابل قطعة ارض يحلم بتسلمها أو منحة مالية أو منصب بائس يكون وصمة عار عليه وعلى أهله، وهنا لا يسعني إلا أن أتوجه بشكري وامتناني إلى كل من السادة القاضي الأستاذ الفاضل مشرق ناجي النائب عن التيار الصدري، والسيد حارث أبو فاطمة العذاري جزاه الله عني وعن أطفالي ومرافقي من المدى خير جزاء على وقوفه معي لحظة بلحظة وتوظيفه كل من يعرف لحمايتنا ومتابعتنا حتى خروجنا من مدينة العمارة ، شكري وتقديري للسيد رئيس مجلس محافظة العمارة السيد عبد الحسين عبد الرضا جزاه الله ألف خير الذي وقف معنا وكان سندا وعونا لنا في تحقيقاتنا التي ستنشر على صفحات جريدة المدى ، شكري وامتناني للسيد محافظ العمارة السيد علي دوّاي لازم الذي وقف إلى جانبنا ومدّ جريدتنا "المدى" بحوار موسع عن أهم انجازات ونشاطات مدينة العمارة التي هي عنوان لكل خير ولا تستحق هذه المدينة برأيي أن تكون مأوى لمافيا إعلام إرهابي، وسيلته تكميم الأفواه وقمع الحريات من خلال كاتم الصوت ، وتعهد السيد المحافظ بملاحقة الأيدي الآثمة التي حاولت اغتيالنا وإحباط جهودنا في كشف ملفات الفساد الإداري والمالي والأخلاقي لمن يحاول إرجاعنا الى حضيض البعث المباد عبر واجهة إعلامية هي بمثابة بيت لكل الإعلاميين والصحفيين في العراق ، شكري وامتناني للسيد حازم الدراجي الذي يدعمنا بمواقفه المشرفة ومساندته المعنوية لنا وهو أهل لكل خير ومشهود له بمواقفه البطولية ضد زمر البعث حتى بعد سقوط الصنم، وسيكون لنا حوار موسع مع جنابه في القريب العاجل بإذنه تعالى ، شكري وامتناني لصحفيي العمارة وإعلامييها الشرفاء في اتحاد الصحفيين والإعلاميين ، واحيي شجاعتهم والتزامهم بآداب الضيافة رغم التهديدات التي تعرضوا لها بسبب استقبالهم ووقوفهم إلى جانبي ، شكراً لمدراء مكاتب السيد رئيس مجلس المحافظة والسيد محافظ العمارة وتسهيلهم مهمتنا في المحافظة ، ولنا بإذنه تعالى مقال وتحقيق موّسع عن محاولة الاغتيال التي تعرضت لها في مدينة العمارة عصر يوم الثلاثاء المصادف ٢٠١٢/٣/٢٧ ، وأنا بانتظار نتيجة التحقيقات في العمارة التي يتابعها باهتمام القاضي الإنسان مشرق ناجي، أقول لخفافيش البعث التي أترقب تحركاتهم باهتمام وإصرار اكبر الآن لن يدوم ظلامكم للأبد، سأحاربكم بقلمي وإن وقفت وحدي أمامكم هذا وعد."

السيد محافظة العمارة السيد علي دواي لازم

□ أجرت الحوار وصوّرته : زكيّة المزوري

محافظ ميسان : نسبة الفساد في دوائر المحافظة صفر%

العمارة هذه المدينة الشامخة التي قدمت على مذبح الحرية المئات من الشهداء أبان الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١، وكانت مسرحا للبطولة والفداء في حرب لم تدم طويلا ضد طاغية اهلك الزرع والضرع بعد أن خُمد أوراها عبر القمع والإعدامات الجماعية وقطع الآذان والألسن والأحكام المؤبدة من قبل أزلام البعث المباد، إلا أنها قدحت شرارات فأشعلت عروش البعث الخاوية، اقتربنا كثيرا من هذه المدينة والتقينا السيد علي دوّاي لازم محافظ ميسان وكان هذا الحوار.....

■ **المدى:-** عشرات المصانع والمعامل والمباني القديمة في المحافظة والمملوكة للدولة، أهمل العمل بها منذ بداية الاحتلال الأميركي للدولة العراقية وسقوط النظام البعثي، كيف تتعاملون مع هذه الممتلكات؟

- **السيد محافظ ميسان:** عندما نريد أن نقيّم وضع محافظة ميسان وهذا ما ذكرته في لقاءات صحفية عدة ، لا بد من الإشارة الى أنها محافظة زراعية وكذلك محافظة صناعية لو صح التعبير ، حيث توجد في ميسان أربعة مصانع مهمة جدا ، وهي معمل سكر ميسان ومعمل ورق ميسان ومعمل الزيوت ومعمل البلاستك او الإنشائيات، طالبنا في مناسبات كثيرة بإعادة تأهيل هذه المصانع باعتبار أن تأهيلها سيخدم المحافظة وأهلها بعدة جوانب منها:

- دعم المحافظة اقتصاديا.
- معالجة جزء كبير من البطالة في المحافظة وتشغيل العاطلين.
- دعم مسيرة الإعمار والتطور باعتبار ان معمل البلاستك ينتج الأنابيب البلاستيكية والمواد الإنشائية وغيرها.

لكن لم نحصل على أي رد من قبل الحكومة المركزية ولحد هذه اللحظة، يعيننا على إعادة تأهيل هذه المعامل، وسنأتي على تفصيلها:

أولا : معمل سكر ميسان ، ويعتمد في طاقته الإنتاجية على ٧٥٪ على تكرير السكر الأحمر الخام، و٢٥٪ على زراعة قصب السكر، حاليا زراعة قصب السكر بحاجة:

أولا: تأهيل المزرعة.

ثانيا: تأهيل محطات البزل.

ثالثا: توفير مياه السقي، حيث تعاني المحافظة شحاً في المياه.

طبعا لن نعتمد كليا على المزرعة، لكن إذا ما توجهت الدولة إلى استيراد السكر الخام وتشغيل المصنع لإنتاج السكر الأبيض لدعم البطاقة التموينية ولتشغيل كثير من الناس، كما أن هناك بطالة مقنّعة في داخل المعمل يمكنها الاستفادة من تشغيل المعمل، هذا ما خاطبنا به الحكومة المركزية ووزارة الصناعة ولم نحصل على رد، وهي لا تتعدى مسألة التنسيق بين وزارة الصناعة ووزارة التجارة لغرض تفعيل عقود هذا المنتج لتكريره في معمل سكر ميسان.

ثانيا: معمل ورق ميسان والمهمل من قبل وزارة الصناعة حتى في موضوع التخصيصات، وعليه لو كان هناك دعم وتخصيص لتم إعادة تأهيل هذا المعمل ولكان هناك إنتاج بالقليل لعدة منتجات ورقية بالإضافة الى تمويله ذاتياً.

ثالثا: معمل الزيوت: ونطمح لزيادة قدرته الإنتاجية.

■ **المدى:-** لكنها نسبة ضئيلة جدا ، ما نسبة الإنتاج تحديدا؟

- **السيد محافظ ميسان:** لا يمكننا تقديرها حاليا ، لكن هناك إنتاجا لمادة الصابون ومواد الغسيل وهناك إنتاج لزيوت ودهون الطعام، ولو تمكنا من زيادة القدرة الإنتاجية لهذا المعمل لكان بالإمكان على الأقل دعم مواد البطاقة التموينية في المحافظة وتمويل المعمل ذاتيا.

رابعا : معمل البلاستك والانشائيات: كان هناك تخصيص مبلغ من تنمية الأقاليم لزيادة خطوطه الإنتاجية بخط آخر من ايطاليا، حاليا تأهيل وإعادة عمل هذه المعامل والمصانع مهم جدا في المحافظة، ونحن مستمرون بمطالبة الحكومة المركزية ووزارتي التجارة والصناعة بتفعيل العقود خدمة للمدينة ومواطنيها.

. ما هي المبالغ التي خصصت على الإعمار وما نسبة الصرف خلال توليكم شؤون المحافظة؟!.

- **السيد محافظ ميسان:** توليت مسؤوليتي بداية عام ٢٠١١ ، كانت التخصيصات لهذا العام في محافظة ميسان (٢٣٥) مليار دينار عراقي ، بالإضافة الى مبالغ أخرى، وصل مجموعها الكلي ضمن ميزانية محافظة ميسان لعام ٢٠١١ إلى (٣٢١) مليار دينار عراقي، نسبة الصرف في نهاية عام ٢٠١١، وصلت إلى ٧٥٪ بينما وصلت نسبة انجاز المشاريع من ٨٩ إلى ٩٠٪، خُصصت هذه الميزانية في جميع القطاعات منها قطاع التربية وقطاع الصحة وقطاع البلديات والزراعة وغيرها.

■ **المدى:-** ما عدد المشاريع لخطة عام ٢٠١١ في ميسان؟

- **السيد محافظ ميسان:** عدد المشاريع في المحافظة لعام ٢٠١١ تجاوز الـ (٤٩٠) مشروعاً، بالإضافة الى المشاريع غير المكتملة في الأعوام السابقة والمستمرة في العمل ومشاريع التنفيذ المباشر، وحاليا المشاريع مستمرة في انجازها.

■ **المدى:-** ماذا عن تخصيصات المحافظة لعام ٢٠١٢ والمشاريع المراد تنفيذها؟

- **السيد محافظ ميسان:** تجاوزت تخصيصات عام ٢٠١٢ لمحافظة ميسان مبلغ (٢٧٢) مليار دينار عراقي ، وبأذنه تعالى وبالتنسيق مع وزارة التخطيط ووزارة المالية سنعمل على دعم المحافظة بمبلغ آخر، كما نعتقد أن الفقرات المشمولة ضمن هذه الميزانية لخطة عام ٢٠١٢ تجاوزت (٢٤٤) فقرة، هذه الفقرات تشمل أكثر من (٥٠٠) مشروع إذا ما أضفناها الى المشاريع المستمرة بالعمل او المنفذة، فسيصل عددها لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ والأعوام السابقة الى ١٠٠٠ مشروع.

■ **المدى:-** ما نسبة الإنجاز في مشاريع ٢٠١١؟

- **السيد محافظ ميسان :** وصلت نسبة الانجاز من ٨٩ إلى ٩٠٪.

■ **المدى:-** أثناء تجوالنا في المدينة تلقينا شكاوى كثيرة تطالب بتحلية وتنقية وتوفير مياه الشرب، لاسيما في قرى وأرياف المحافظة، متى ستتعاملون مع هذا الملف بجدية، وماذا عن مشروع ماء العمارة الموحد الذي تجاوزت مدة انجازه الأربعة أعوام وما زال قيد الانجاز؟

- **السيد محافظ ميسان :** نعم بدأنا بالعمل على مشاريع ملفات البنى التحتية في ميسان بداية عام ٢٠٠٧ ، ومنها ملف تنقية وتحلية مياه الشرب، بالإضافة الى مشاريع الصرف الصحي التي وصلت نسبة الانجاز فيها الى أكثر من ٩٠٪ لعموم المحافظة ، بينما وصلت نسبة الانجاز في ملف معالجة المياه وتنقيتها إلى ٨٥٪ ، تلحقها مشاريع البلديات حيث لا يمكن تبليط شارع ما أو تأسيس رصيف أو إنشاء أعمال البلديات ما لم يتم إكمال مشاريع الصرف الصحي ، وعليه أنجزنا نسبة ٧٥٪ من مشاريع البلديات ، هذا ما لدينا عموما عن ملفات البنى التحتية، أما بالنسبة للمياه الصالحة للشرب. في كل خطة لكل سنة هناك مجمعات للمياه الصالحة للشرب، نحن نعول كثيرا على مشروع ماء العمارة الموحد وعن طريق وزارة البلديات والذي مضى عليه أكثر من أربع سنوات ، وقد بدأ العمل فيه في زمن وزير البلديات السابق رياض غريب ، حيث خصصت الوزارة مبلغ (١٥٠) مليار دينار عراقي لإنشاء هذه المشروع الضخم وهو مشروع إستراتيجي في المحافظة وطاقته الإنتاجية ١٦،٠٠٠ متر في الساعة .

■ **المدى:-** لكن رغم مرور من ثلاثة إلى أربعة أعوام على عمر المشروع فلم تصل نسبة الانجاز الى أكثر من ٣٠٪ لحد الآن؟

- **السيد محافظ ميسان:** نعم للأسف نسبة الانجاز هي للآن ٣٠٪ ، وقد ذكرنا هذا الموضوع ، وتم درجه ضمن المشاريع المتلكئة للوزارات ، وإذا ما أنجز فسيغطي حاجة المحافظة وتنتفي الحاجة الى المجمعات وسنرفعها الى القرى والأرياف للاستفادة منها ، وهناك مشروع آخر إستراتيجي في قضاء المجر يغطي حاجة قضاء المجر وقضاء قلعة صالح ومشروع آخر في قضاء الكحلاء سيغطي حاجة الكحلاء وناحية المشرح وناحية بني هاشم ، أما باقي الاقضية والنواحي فتغطيها المجمعات بالكامل.

■ **المدى:-** هددتم في أكثر من تصريح بكشف ملفات الفساد الإداري والمالي في المحافظة؟

- **السيد محافظ ميسان :** من الأولويات في العمل الإداري في اي مفصل من مفاصل الدولة ، لا بد من الاتجاه إلى مكافحة الفساد الإداري والمالي ، فهناك ملفات عديدة وقد سبق ان هددت في يوم من الأيام بكشف ملفات الفساد، واليوم تحت اليد أكثر من عشرة ملفات فساد، تشمل الصحة والتربية والشرطة وغيرها ، وقبل فترة كانت لنا زيارة إلى هيئة النزاهة وبادلونا الزيارة وتم التنسيق بيننا لإكمال هذه الملفات ، وستتم إحالتها إلى هيئة النزاهة، وخلال الأيام الماضية تمت إحالة قسم منها.

■ **المدى:-** ما الذي يمنعكم من التصريح بأسماء المتورطين بهذه الملفات؟

- **السيد محافظ ميسان:** لا يمكننا الإعلان عن الأسماء ، فهناك إجراءات قانونية لهيئة القضاء وإجراءات أخرى لهيئة النزاهة، ولهاتين الجهتين صلاحية الإعلان عنها وتبني متابعتها.

■ **المدى:-** ما هي الآلية التي تعاملتم بها مع تلك الملفات وهل ثمة سبيل لمكافحة بؤر الفساد في دوائر المحافظة؟

السيد محافظ ميسان : الحمد لله تعالى وبعد سعينا الحثيث وإصرارنا للحد من مخاطر الفساد في مفاصل دوائر الدولة ، ومتابعتنا ومحاسبتنا الدائمة والصارمة في هذا الاتجاه ، وصلتنا تقارير من هيئة النزاهة تؤكد أن نسبة الفساد في دوائر محافظة ميسان هو (٠٪).

■ **المدى:-** وماذا عن الفساد في فرع دائرة التقاعد العامة في ميسان أو المصارف مثلا؟

- **السيد محافظ ميسان:** طبعا هناك نسب فساد ضئيلة جدا في فرع هيئة التقاعد في المحافظة بنسبة ١٪ أو في بعض المصارف، وبالتالي هناك أسباب كتسهيل أمر أو مساعدة مواطن في إكمال معاملته مثلا، وبالتالي هناك آلية ثابتة للتعامل مع هذه الحالات التي نترصدها ونتابعها عبر عقد اجتماعات وحلقات ونقف على أسبابها ونؤشر الخلل ثم نعمل على معالجته فورا، كما نسعى إلى إيصال هذه النسبة رغم ضآلتها إلى الصفر.

■ **المدى:-** وردتنا معلومات أكيدة عن اكتشافكم تلاعبا بقوائم المشمولين بقطع الأراضي في محافظة ميسان والمخصصة للصحفيين العراقيين، حيث احتوت القوائم على أسماء لا علاقة لها بالعمل الصحفي، هل ثمة تأكيد أو نفي؟

- **السيد محافظ ميسان:** نعم هناك خلل في المخاطبات بيننا وبين نقابة الصحفيين العراقيين في بغداد ، فمن شروط توزيع قطع الأراضي على الصحفيين أن لا تقل ممارسته للعمل الصحفي عن مدة خمس سنوات بالاستناد إلى تأييد من الجهة التي يعمل لديها، وهذا ما لم يؤشره في قوائم الأسماء ، إضافة إلى عدم قيام نقابة الصحفيين العراقيين بختم الكتاب والقوائم المرفقة به وهذا ما يدعو للتلاعب بتلك القوائم ، اتصلت بمؤيد اللامي وقلت له: يا سيد مؤيد أريد ختم النقابة على الكتاب والقوائم، حيث يمكن استبدال القوائم غير المختومة والملحقة بالكتاب المختوم \، وطلبت منه درج مدة الخمس سنوات أمام كل اسم في القائمة .

■ **المدى:-** هناك شكوك كثيرة تحوم حول بعض الأسماء في القوائم، في حال تم اكتشاف أي تلاعب بالقوائم، من سيتحمل المسؤولية أنتم أم نقابة الصحفيين العراقيين؟

- **السيد محافظ ميسان:** في حال اكتشفنا أي تلاعب أو فساد في هذه القوائم من خلال هيئة المساءلة والعدالة، فنؤكد أنها ستلحق ملفات الفساد الأخرى وسنحيلها إلى هيئة النزاهة، أرسلنا الكتاب والقوائم المرفقة مع معتمد نقابة الصحفيين إلى بغداد كي تتحمل النقابة مسؤوليتها وتكون قريبة من الحكومة المحلية ولمتابعة إجراءاتنا والوقوف على ما يحصل.

■ **المدى:-** ليس من الصعب استحصال تأييد من أية صحيفة تثبت أن المشمول يعمل لديها لخمس سنوات أو أكث ، هذه الحالة تم تأشيرها في عدة أماكن وفي بغداد ومحافظات أخر ، وبالتالي لا يمكن تأشيرها ما لم تعترف الجهة المانحة للتأييد؟

السيد محافظ ميسان : طالبنا نقابة الصحفيين العراقيين بحسم موضوع خدمة الخمس سنوات وتأكيدها ، ولم يردنا أي رد، فاتصلت بالسيد مؤيد اللامي وطالبته بحسم هذا الموضوع بعد مطالبات دائمة ومستمرة من صحفيي ميسان بإنجاز وإكمال ملف قطع الأراضي المخصصة لهم ، ونادينا مرارا وتكرارا يا نقابة الصحفيين .. يا مؤيد اللامي .. أحسموا القضية .. أعلمونا من لديه خدمة خمس سنوات ... ، وللآن نحن بانتظار وصول كتاب بهذا الإجراء من نقابة الصحفيين في بغداد ، علما أننا قمنا بتجهيز وفرز قطع الأراضي وسيتم توزيعها على مستحقيها حال وصول كتاب من نقابة الصحفيين/ المركز العام ، وسيكون هناك يوم خاص نخصصه لهذا الشأن.

■ **المدى:-** نُشِر على موقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) ما نصه : (اكبر فضيحة .. الصحفيون .. فساد في قوائم قطع الأراضي للصحفيين في ميسان .. للأسف هذه القوائم أرسلت إلى محافظ ميسان وبلدية العمارة بعد مصادقة نقابة الصحفيين/ المركز العام عليها ... فالمعلومات الواردة من بعض الزملاء في مدينة العمارة تؤكد أن الأسماء المدرجة في القوائم (تحتوي على أكثر من سبعين اسماً تعود لباعة السمك والخضرة ورجال الشرطة وعمال لا علاقة لهم بالصحافة حيث يؤكد البعض أن الأسماء درجت مقابل ثلاثة ملايين دينار ولا احد يعلم إلى أين تذهب هذه المبالغ ولصالح مَن ، أم أنها ستتوزع بين أطراف مسؤولة ، هذه قضية رأي عام مطروحة للمناقشة) انتهى.

ما ردكم على هذا المنشور، علماً أن نقابة الصحفيين العراقيين حرمت عددا كبيرا من الصحفيين المستحقين في ميسان، وعلمنا بنية صحفيي ميسان القيام بتظاهرة عارمة في المحافظة ما لم تتحقق العدالة ويكشف الفساد في قوائم الأسماء؟

- **السيد محافظ ميسان :** بعض المواقع ومنها موقع (الفيس بوك) أحيانا تخرج عن الموضوع، ونحن مهتمون جدا بإكمال موضوع أراضي الصحفيين في محافظة ميسان، وسنعمل على إدارة هذا الملف بالطريقة الصحيحة وسنؤيد حق الصحفيين المستحقين وسنقف إلى جانبهم ولن نسمح بحرمانهم من هذا الحق مقابل التضحيات الكثيرة والمخاطر التي يتعرضون لها على الدوام وهي أقل ما يمكن أن تقدمه الدولة لهم، وسنتحقق من القوائم بالتنسيق مع هيئة النزاهة لنتأكد من خلوها من أي خلل أو نقص.

نقابة الصحفيين العراقيين تتحمل مسؤولية أي خلل في قوائم قطع الأراضي الخاصة بصحفيي ميسان....

رغم مطالباتنا لم نحصل على أي رد من الحكومة المركزية لإعادة تأهيل معامل المحافظة

◆ نادينا مراراً وتكراراً: يا نقابة الصحفيين.. إحسموا القضية لأننا سنتحقق من الأمر بالتنسيق مع هيئة النزاهة!

السيد المحافظ مع المحررة

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح